

• الجرح وأحكامه

1. دم الإنسان وماله وعرضه، وشرفه وكرامته كلها مصنونة في ظلال الإسلام.

ولما كان هذا الأمر - أي الجرح - داخلا في هذا الباب، بين لنا الإسلام المواطن التي يمكننا أن نتكلم فيها على الآخرين، وقد عدها الإمام النووي وقبله الإمام الغزالي في ستة مواطن وهي:

(1) التظلم: فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى ذي ولاية أو قدرة على إنصافه من ظالمه فيقول: ظلمني فلان بكذا.

(2) الاستعانة: على تغيير المنكر، فيقول لمن يرجو منه إزالة المنكر: فلان يفعل كذا فازجره.

(3) الاستفتاء: فيقول للمفتي: ظلمني فلان بكذا فما سبيل الخلاص منه؟

(4) تحذير المؤمنين من الشر ونصيحتهم: ومن هذا الباب المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته، أو معاملته.

(5) أن يكون مجاهرا بفسقه أو بدعته: فيجوز ذكره به دون غيره من العيوب.

(6) التعريف: كأن يكون الرجل معروفا بوصف يدل على عيب؛ كالأعمش والأعرج،... فهذه ستة مواطن ويلحق بها ما يناظرها أو يشابهها¹.

2. من هو الجارح؟

إن الجرح لا يقبل إلا من العالم بأسبابه ذي الورع والتقوى والصدق والتجنب عن التعصب².

¹رياض الصالحين، في باب ما يباح من الغيبة، وإحياء علوم الدين في كتاب آفات اللسان، ورسالة للشوكاني تعرف باسم (رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة) ضمن الرسائل المنيرية (48/1)، والرفع والتكميل، ص 9، كله باختصار.

²المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 232.

3. موانع قبول الجرح:

وهناك أمور لا يقبل جرح الجارح هذا الذي توفرت في الشروط المذكورة، ويقبل فيما عداها، يمكننا إجمالها في النقاط التالية:

(1) جرح الأقران، بعضهم في بعض، فلا يقبل هذا النوع من الجرح؛ لأن عوامل الغيرة والحسد وغيرهما من البشريات تحول في الغالب دون إنصاف.

(2) الجرح إذا صدر عن تعصب، أو عداوة أو اختلاف في أمر العقيدة.

(3) إذا كان الجارح من المتعنتين المتشددتين، ... فيجرحون الراوي بأدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه عليه غيره من المنصفين.

(4) الجرح من الضعفاء، كذلك لا يقبل الجرح في المشهورين بالعلم من الضعفاء.

(5) التعصب المذهبي كثيراً ما يكون عاملاً على إخفاء نور الحقيقة¹.

4. بيان سبب الجرح:

المذهب الأول: لا بد من ذكر سبب الجرح مطلقاً من أي جارح كان؛ لأن الناس يتفاوتون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر: هل هو قاذح أم لا²؟

قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله³.

¹ المرجع السابق، ص 234 - 237، باختصار.

² المرجع السابق، ص 238، وانظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 51، وفتح المغيبي (299/1).

³ انظر: المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص 140. قال التهانوي: وهو مذهب أئمتنا السادة الحنفية، قال في كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (168/3): أما الطعن من أئمة الحديث فلا يقبل مجملاً؛ أي مبهماً بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر أو متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو مجروح، أو ليس يعدل من غير أن يذكر سبب الطعن، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين. ومثله في المنار وشرحه؛ مثل فتح الغفار لابن نجيم (103/2)، وشرح المنار لابن ملك، والتوضيح (14/2)، انظر: قواعد في علوم الحديث، ص 167.

وذكر الخطيب، أنه الصواب وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده؛ مثل: محمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وفقية السنة الأكبر محمد بن إدريس الشافعي، وأبو الطيب الطبري ... وغيرهم¹.

المذهب الثاني: هو ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وهو المضمن في كلام تاج الدين السبكي وعدد من العلماء أن الجرح إن صدر من عالم بهذا الشأن لا يجب بيان السبب، وإن كان من غيرهم فيجب بيانه².

وحقيقة الحال، أن المذهبين يمكن جمعهما في مذهب واحد؛ وذلك بأننا لا نقبل الجرح إلا مفسراً في حق طلاب العلم المشهورين به السالكين لسبيله؛ ... أما من لم يشتهر فإن صدر هذا الجرح من عالم به قبلناه وإلا فلا³.

وبعد هذا نتساءل هل يقبل قول عدل واحد في الجرح؟ أم لا بد من اثنين أو أكثر قياساً على الشهادة؟

قال الخطيب: فمنهم من قال: لا يثبت بالواحد كما لا يثبت في الشهادة، ومنهم من قال يثبت ذلك؛ لأن العدد ليس بشرط في قبول الخبر، فلم يكن شرطاً في جرح الراوي، ويخالف الشهادة؛ لأن العدد شرط في قبول الشهادة والحكم بها، فكان شرطاً في جرح الشاهد⁴.

5. ما هي الأمور الجارحة؟

الجرح يكون بواحد أو أكثر من عشرة أمور ...، هذه الأمور موزعة على هاتين العمدتين - أي العدالة والضبط - فخمسة مجرحات للعدالة وخمسة للضبط⁵، علماً بأن بعض هذه الأمور أشد في الجرح من بعض، فمن جرح بالكذب لا يحتمل حديثه بوجه من الوجوه، خلافاً لمن جرح ببدعة غير مكفرة، فإن حديثه يحمل أحياناً ويترك أحياناً أخرى.

وهذه الأمور التي تتعلق بالعدالة هي:

¹ انظر: الكفاية، ص 179، وانظر: المستصفى (103/1)، والمحصول للرازي (586/1/2)، وإرشاد الفحول، ص 68، وإحكام الأحكام للأمدى (123/2).

² انظر: الكفاية، ص 178، وإرشاد الفحول، ص 68، وروضة الناظر، ص 59.

³ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 240.

⁴ انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ص 59، وانظر: لسان الميزان (14/1، 16).

⁵ انظر: شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، ص 19.

1) الكذب: وهو في اصطلاح المحدثين: أن يفترى أحد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً، أو فعلاً، أو صفة، أو تقريراً (أي بنسبته إليه). قال عليه الصلاة والسلام: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار،... وحديث هؤلاء المفتريين - أي الكذابين على رسول الله صلى الله عليه وسلم - يسمى (الموضوع) والحكم عليه إنما يكون بالظن الغالب لا بالقطع، إذ قد يصدق الكذب، ومع ذلك فاحتياطاً لأمر الدين، ولسد الباب على أعداء الله الكاذبين تسقط رواياتهم جميعاً¹.

كيف يعرف الكذابون والحديث المكذوب؟

يعرف الكذابون، إذا انفرد أحدهم بحديث لا يعرف إلا من جهته، ثم أقر بوضعه، أو ما ينتزل منزلة الإقرار وليس هذا قبولا لقوله أو لإقراره، مع اعترافه بالمفسق، بل هو مؤاخذه له بموجب هذا الإقرار، كما يؤاخذ الشخص باعترافه بالزنى والقتل ونحوها². وكما إذا حدث الراوي بحديث عن شيخ ثم ذكر أن مولده في تاريخ يعلم تأخره عن وفاة الشيخ، أو ادعى أنه سمع في مكان، وعلم أو كان معلوماً أن ذلك الشيخ لم يدخله³.

ومن علامات الكذب:

أن يأتي الراوي بحديث فاسد المعنى يكذبه الحس والعادة؛ مثل البادنجان شفاء من كل داء، وكذلك سماجة الحديث وكونه مما سخر منه؛ كحديث من اتخذ ديكا أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر. ومثله كل حديث:

- يدل على إباحة المفاسد والمحرمات، ويدعو إلى الشهوات والنزوات.
- اشتمل على مجازفات لا تصدر عن العقلاء (كحديث المؤمن حلو يحب الحلاوة).
- قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه
- ومنها كذلك مخالفة ما يرويه لنص الكتاب، أو السنة المتواترة أو الإجماع، وكل حديث:
- ينص على وصاية علي رضي الله عنه أو على خلافته؛ لأن الأمة أجمعت على أنه صلى الله عليه وسلم لم ينص على تولية أحد بعده.

¹المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 242، باختصار.

²شرح النخبة للحافظ ابن حجر، ص 20، وفتح المغيث (251/1)، وتدريب الراوي، ص 179.

³انظر: فتح المغيث (251/1).

- يدعي تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله.
 - يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه.
 - وافق مذهب الراوي وهو مغال أو متعصب.
 - يكون خبرا عن أمر جسيم تتوفر أسباب نقله كحصر العدو للحجاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد.
 - اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب مقابل عمل صغير، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير¹.
 - وغيرها من العلامات.
- (2) **التهمة بالكذب:** وهذا يكون إذا كان الراوي معروفاً بكذبه في حديثه العادي بين الناس، وهو محرم فلا يؤتمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشك فيه؛ لأن جرأته على الناس دليل على جرأته على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أو روي الحديث من جهته وكان الحديث مخالفاً للقواعد العامة التي تحكم عليه بالوضع، وقد سمي المحدثون حديث هذا الصنف من الناس بالمطروح، أو المتروك².
- وقد عدَّ الذهبي المطروح نوعاً مستقلاً، خرجه من قولهم فلان مطروح الحديث وقال: هو داخل في أخبار الضعفاء والمتروكين³.
- ولكن غير واحد من العلماء اعتبرها قسماً واحداً؛ لأنها لمسمى واحد ألا وهو الذي ينفرد بروايته من يتهم بالكذب في الحديث النبوي.
- ويعرف حديث هذا النوع كما يعرف الحديث الموضوع بالسَّبر والاختبار والتتبع⁴.

¹المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 244 - 247، باختصار.

²المرجع السابق، ص 255، والحديث المتروك هو الحديث الذي يرويه، أي يتفرد بروايته، متهم بالكذب في الحديث النبوي، أو كذب في كلامه، أو من ظهر فسقه بالفعل، أو بالقول، أو فحش الغلط. انظر: حاشية لقط الدرر، ص 74، ومعرفة علوم الحديث، ص 56.

³انظر: فتح المغيب (252/1)، والموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، ص 34.

⁴المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 257.

(3) **الفسق:** في الاصطلاح الشرعي هو خروج المسلم عن حجر الشرع. والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير.

والفاسق المصرح بفسقه إذا أقدم على الفسق وهو يعلم أنه فسق، لا يختلف أحد من أهل العلم أن روايته مردودة، وأما الفسق المتأول الذي لا يعلم فسق نفسه، فهو إما أن يكون فسقه مظنوناً؛ كشرب النبيذ، وسماع الآلات أو كان فسقه مقطوعاً به؛ كالخوارج الذين استباحوا الدار وقتلوا الأطفال والنساء، أما الأول فتقبل روايته، وقال الرازي في المحصول: بالاتفاق، ... وأما المقطوع بفسقه، فإما أن يكون ممن يرى الكذب ويتدين به، أو لا يكون كذلك، فإن كان الأول، فالإجماع على رد روايته، وإن كان يرى حرمة الكذب ويتحرز عنه فيرى الشافعي وأتباعه وأكثر الأئمة قبول روايته وشهادته¹، وذهب بعض الأصوليين والقاضي أبو بكر واختاره الأمدي² إلى امتناع قبول شهادته وروايته.

ويسمى حديث الفاسق (أي الذين يتفردون بروايته) كالذي قبله، المطروح والمتروك³، ويجعله الحافظ ابن حجر من نوع المنكر⁴.

التائب من الفسق: الفاسق على اختلاف أنواع الفسق بما فيها الكذب في أحاديث الناس، إذا تاب وهداه الله عز وجل وحسنت توبته، هل يقبل حديثه، ويدخل حظيرة المحدثين أهل العدالة والقبول؟

الذي عليه الجمهور من الأئمة أنه يصبح مقبول الرواية، يقول الإمام النووي: تقبل رواية التائب من الفسق لا الكذب في الحديث النبوي، فلا يقبل وإن حسنت توبته⁵، ووافقه جمهور الأئمة على أنه يصبح مقبول الرواية، وقال الحافظ بن حجر محتجاً لهم: ويصح تحمل الكافر إذا أداه بعد إسلامه، وكذا الفاسق من باب أولى إذا أداه بعد توبته وثبت عدالته⁶ على أن أحاديث هؤلاء المضعفين فيما بعد توبتهم تعرف بالسبر والاعتبار، وهل تغير فيهم الحال، أم مازالوا على مشرعتهم ودينهم؟

¹ المرجع السابق، ص 256، 257، باختصار.

² انظر: الإحكام في أصول الأحكام (118/2)، والمحصل للرازي (572/1/2)، وإرشاد الفحول، ص 53.

³ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 260.

⁴ انظر: لقط الدرر مع النخبة، ص 75، وقد نقل ابن الصلاح في المقدمة عن البريدي أن المنكر هو (الحديث الذي تفرد به الرجل ولا يعرف منته من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 105 وما بعدها.

⁵ التقريب، ص 50.

⁶ انظر: نزهة النظر، ص 45.

(4) **البدعة:** عرفها النووي رحمه الله بقوله: هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم¹. وقد قسمها العز بن عبد السلام إلى خمسة أنواع:

- **الواجبة:** كالاغتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وحفظ غريب القرآن والسنة من اللغة، والكلام في الجرح والتعديل،...

- **المحرمة:** منها: مذاهب القدرية، والجبرية، والمجسمة،...

- **المندوبة:** إحداث الرُّبط والمدارس، وكل إحسان لم يعهد في العصر الأول.

- **المكروهة:** منها زخرفة المساجد، والتزويق الزائد للمصاحف.

- **المباحة:** مثل التوسع في المآكل والمشارب والمسكن واحتجاب ذوي الهيئات عن مخالطة السوق كثيرا...².

(5) **الجهالة:** أن يكون الراوي غير معروف وهو على أنواع:

- **مجهول العين عند المحدثين:** هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد³.

ما ترتفع به الجهالة، جهالة العين: ترتفع جهالة العين عند الجمهور، ولا تثبت به العدالة، برواية عدلين مشهورين بالعلم⁴.

قال الخطيب: أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه⁵.

¹تهذيب الأسماء واللغات (22/2/1).

²انظر: قواعد الأحكام في مصالح خير الأنام (173/2)، وتهذيب الأسماء واللغات (22/2/1)، باختصار.

³المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 273.

⁴المرجع السابق، ص 275.

⁵الكفاية، ص 150.

وذهب إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع براو واحد مشهور، وإليه يومئ قول تلميذه ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه جرح، فمن لم يجرح فهو عدل يتبين جرحه؛ إذ لم يكلف الناس، ما غاب عنهم¹.

- **مجهول العدالة ظاهرا وباطنا:** وذلك إذا كان معروف العين بأن روى عنه اثنان أو أكثر أو واحد على مذهب من يراه كما تقدم، ولكنه لم يوثق ولم يجرح. ويمكننا أن نستثني صورة أخرى وهي إذا روى عنه من لا يروي إلا عن الثقات ففي هذه الحالة يمكننا اعتباره تعديلا معمولا به حتى يجرح ذلك الشخص بجرح قاده.

أما مجهول العدالة ظاهرا وباطنا أو مجهول الحال بمعنى أنه لم ينص أحد ممن عاصره على تعديله وتوثيقه، فقد قال الجمهور: إن روايته لا تقبل كما حكاه ابن الصلاح وعزاه ابن المواق للمحققين منهم أبو حاتم الرازي. وقيل تقبل مطلقا².

وقد أدمج الحافظ ابن حجر القسمين هذا وتاليه في قسم واحد، وسماه مجهول الحال وهو المستور³، يقول الدكتور فاروق حمادة: وهو الصواب⁴.

- **مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا:** أي أن ظاهره العدالة إلا أننا لا نقطع بدخيلته، ... وقد ردّ روايته طائفة؛ منهم الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل⁵؛ يقول إمام الحرمين: وقد تردد المحدثون في قبول روايته، والذي صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل، قال: وهو المقطوع به عندنا. وصحح النووي في شرح المذهب القبول⁶.

أما الأمور التي تتعلق بالضبط فهي:

(1) **فحش الغلط:** فحش الغلط كثرته وتزايد به حيث ينزع صفة الضبط عن الراوي.

(2) **كثرة الغفلة:** بأن يسهو أو يدخل في مسموعاته ما ليس منها، ولا ينبه.

¹ انظر: ليسان الميزان (14/1).

² المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 279، 280.

³ انظر: لقط الدرر مع النخبة، ص 88.

⁴ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 280.

⁵ المرجع السابق، ص 281.

⁶ فتح المغيب (299/1).

فهذان لا يؤخذ بحديثهما في معرض الاحتجاج، ولا يعتمدان في أحاديث الأحكام بل يستأنس بهما استئناسًا ويكونان شواهد تصلح للاعتبار¹.

وقد صنف أهل الحديث حديث من فحش غلظه أو كثرت غفلته في قسم المنكر².

وتعرف أحاديث هؤلاء بالسبر والتتبع، ومقارنتها بأحاديث الثقات³.

(3) **الوهم:** وهو رواية الحديث على سبيل التوهم وقد يقع ذلك في الإسناد، وقد يقع في المتن، وإن كان الوهم في الإسناد أكثر، ووقوعه في المتن كأن يدخل حديثًا في حديث آخر. والتوهم في الأسناد برفع المرسل أو بوصل المنقطع أو يشتبه عليه الضعيف بالثقة، وهو أكثر ضررًا، وقد أطلق على هذا الصنف اسم اصطلاحى هو (المعلل). وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها⁴.

وتعرف هذه العلل بجمع الطرق والأسانيد والنظر فيها، علما بأنه لا يقوم بهذا النقد إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبًا، ... وملكة قوية بالأسانيد والمتون⁵.

(4) **المخالفة للثقات:** وذلك إذا كان الراوي عدلا وخالف الضبطين المتقنين، وتعرف المخالفة بجمع الطرق والأسانيد، ومعرفة الرواة ومقابلتها مع بعضها. وهذه المخالفة إما أن تكون في الإسناد أو في المتن أو فيهما معا⁶.

(5) **سوء الحفظ:** وسوء الحفظ من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، أي أن يكون غلظه مساويا لإصابته أو أكثر، وهو على قسمين⁷:

أ- أن يكون ملازما للراوي في جميع حالاته.

ب- أن يكون طارئًا على الراوي.

¹ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 285.

² انظر: نزهة النظر، ص 45.

³ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 285.

⁴ المرجع السابق، ص 287.

⁵ المرجع السابق، ص 287، 288.

⁶ انظر: المرجع السابق، ص 288 وما بعدها.

⁷ انظر: المرجع السابق، ص 294، 295.

6. تعارض الجرح والتعديل:

إذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد، فعَدَّله قوم، وجَرَّحه آخرون، فأيهما المقَدَّم؟ علما بأن التعارض بين الجرح والتعديل يكون بحيث لا يمكن الجمع بينهما ولا بوجه من الوجوه.

في المسألة أقوال يمكن إجمالها في أربعة أقوال:

(1) الجرح مقدم مطلقاً ولو كان المعدلون أكثر، نقله الخطيب¹ عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح، والإمام فخر الدين الرازي²، ... لأنَّ مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل.

(2) إذا كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل، ذكره الخطيب كذلك في الكفاية وصاحب المحصول³.

(3) لا يترجح أحدهما - أي الجرح والتعديل عند التعارض - إلا بمرجِّح، حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية⁴، وكذا فصله العراقي في شرح الألفية.

(4) أن يقدم التعديل على الجرح؛ لأن الجرح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحاً والمعدل إذا كان عدلاً لا يعدل إلا بعد تحصيل الموجب لقبوله جرحاً، وحكى هذا الطحاوي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف⁵، وهذا المذهب إذا كان عدد المعدلين أكثر والمجروحين أقل كما يفهم من نص الخطيب في الكفاية⁶؛ وبناء على هذا فالأقوال في المسألة ثلاثة.

¹ الكفاية، ص 175.

² المقدمة، ص 142، والمحصل (588/1/2)، وروضة الناظر، ص 59، وتدريب الراوي، ص 204.

³ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 296.

⁴ انظر: تدريب الراوي، ص 205، والرفع والتكميل، ص 55، وإرشاد الفحول، ص 69.

⁵ انظر: إرشاد الفحول، ص 68.

⁶ انظر: الكفاية، ص 177.

يقول الدكتور فاروق حمادة: والذي يظهر أن الأصوب تقديم قول المجرح، ولكن ليس كل جرح يسقط به الراوي؛ ولهذا فهي عائدة إلى اجتهاد المجتهدين وقناعتهم في ثقة هذا المجرح¹.

7. ألفاظ الجرح ومراتبها:

حاول العلماء تقسيمها إلى درجات؛ فبعضهم جعلها ثلاثاً، وبعضهم خمسا، وبعضهم ستاً، وابن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ) أول من قسمها وقد سقنا تقسيمه كاملاً، الجرح مع التعديل فيما تقدم في مراتب التعديل فانظرها.

وقد جعل الذهبي - وهو من أئمة الاستقراء التام - درجات الجرح خمسة فقال: وأردأ عبارات الجرح:

- 1) دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث.
- 2) متهم بالكذب، وهو متفق على تركه.
- 3) متروك ليس بثقة وسكتوا عنه، وذاهب الحديث وفيه نظر، وهالك وساقط.
- 4) وإٍ بالمرة، ليس بشيء، وضعيف جداً،...
- 5) يضعف، فيه ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة،... صدوق لكنه مبتدع².
وجعلها السخاوي ستاً معتمداً على شيخه الحافظ ابن حجر.

1) ما يدل على المبالغة كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب،...

2) ثم ما هو دون ذلك كدجال، وكذاب،...

3) ثم يسرق الحديث³، وفلان متهم بالكذب،...

¹المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 297.

²الميزان (4/1).

³وسرقة الحديث أن يكون محدث يتفرد بحديث فيجاء سارق ويدعي أنه سمعه من شيخ ذاك المحدث، أو يكون الحديث عرف براوي فيفيضه لراوي ممن شارك طبقته. انظر: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 300.

(4) ثم يليها قولهم: فلان ردّ حديثه أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بالمرة،...

(5) ما دونها، وهي: فلان لا يحتج به، أو ضعفه، مضطرب الحديث،...

(6) وهي أسهلها كقولهم: فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضعف،... سكتوا عنه، فيه نظر¹.

8. أضعف الأسانيد:

وقد رأى علماء الحديث أن من المناسب تقسيمها حسب الأشخاص؛ وخصوصاً الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - ثم حسب الأماكن والبلدان، وهو أقرب إلى التقعيد، وأدق من حيث التطبيق².

- فأوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي كرم الله وجهه.

- وأوهى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر رضي الله عنه.

- وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، ابن عمر عن أبيه، عن جده، فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

- وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- وأوهى أسانيد عائشة الصديقة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية عن عائشة رضي الله عنها.

- وأوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عنه، إلا أن أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة.

¹ انظر: فتح المغيب (343/1)، وانظر: الرفع والتكميل، ص 78.

² المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 304.

- وأوهى أسانيد أنس بن مالك: داود بن المحبر، عن قحزم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش عن أنس.
 - وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.
 - وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.
 - وأما أوهى أسانيد ابن عباس مطلقا: فالسدي الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح عنه، وهذه تسمى عند المحدثين حاشا ابن عباس بسلسلة الكذب.
 - وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرّة بن عبد الرحمن، عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة.
 - وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.
 - وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس¹.
- وبهذا نكون قد أنهينا ملخص أهم ما جاء في محور الجرح وأحكامه، نسأل الله لكم التوفيق.

¹ انظر: معرفة علوم الحديث، ص 57، وتدريب الراوي، ص 106.